



السودان

	٢٠١٥ م	٢٠١٤ م
التعداد السكاني	٣٨ مليون نسمة	
نسبة انتشار الإنترنت	٢٥ نسبة مئوية	
حجب مواقع التواصل الاجتماعي أو التطبيقات	لا	١٨
حجب المحتوى السياسي او الاجتماعي	لا	١٩
اعتقال المدونين/مستخدمي تكنولوجيا الاتصالات ICT	نعم	٢٨
حالة حرية الصحافة في عام ٢٠١٥ م:	غير حرة	٦٥
		٦٥
		٢٨
		١٩
		١٨
		٢٥-٠)
		٣٥-٠)
		٤٠-٠)
		المجموع * (١٠٠-٠)

*=٠ أعلى مستوى من الحرية، ١٠٠ = أدنى مستوى من الحرية

الأحداث الرئيسية في الفترة ما بين يونيو ٢٠١٤ م - مايو ٢٠١٥ م

أدى ارتفاع أسعار خدمات الإنترنت إلى زيادة الصعوبة التي يواجهها المواطنون السودانيون للوصول إلى شبكة الإنترنت، كما تَدنّت سرعات الإنترنت بشكل كبير (المزيد في فقرة "توفر خدمة الإنترنت وسهولة الاتصال").

شهدت سرعات الإنترنت انخفاضاً ملحوظاً في أجزاء من البلاد خلال الأزمات السياسية، وهو ما يؤيد الشكوك القوية بتلاعب الحكومة بـسرعات الإنترنت (المزيد في فقرة "العقبات التي تعيق الوصول إلى الإنترنت").

تمت اجازة "قانون حق الحصول على المعلومات" في يناير ٢٠١٥ م، وصنّف القانون ١٢ نوعاً من المعلومات كمعلومات غير مُتاحة للمواطنين. ويرى المراقبون أن الحكومة أصدرت القانون الجديد لإضفاء الشرعية على ممارسة حجب المعلومات والرقابة (المزيد في فقرة "البيئة القانونية").

شهدت الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في ابريل ٢٠١٥ م حملة اعتقالات واسعة طالت عدداً من الصحفيين ونشطاء الانترنت، كما تعرض عدد من مواقع الأخبار لهجمات إلكترونية (المزيد في فقرة "المُقاضاة والإعتقالات" و"الهجمات الإلكترونية").

مقدمة

ظلت حرية الإنترنت في السودان تحت وطئة التهديد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م، حيث كثفت حكومة الرئيس الشمولي عمر البشير حملتها ضد الأصوات الناقدة في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في أبريل ٢٠١٥م. وفي إطار جهودها لتوسيع السيطرة على الفضاء السياسي، سنت الحكومة عدداً من القوانين التي تزيد من صلاحياتها لتكثيم الأصوات المعارضة. فعلى سبيل المثال، أجاز البرلمان السوداني في يناير ٢٠١٥م تعديلاتٍ دستورية تمنح الرئيس صلاحيات تعيين وعزل كبار المسؤولين،¹ كما أجاز أيضاً إنشاء هيئة جديدة لقوات أمنية تخضع لسيطرة جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، وهو الجهاز الذي كانت صلاحيته في السابق تقتصر على جمع المعلومات الاستخبارية.²

كما تمت اجازة "قانون حق الحصول على المعلومات" في يناير ٢٠١٥م، بحجة زيادة الشفافية إلا أن حقيقة الأمر هي أن القانون أدى إلى فرض قيود أكثر، حيث صنف ١٢ نوعاً من المعلومات غير المتاحة للمواطنين، كتلك المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك مجال للصحفيين أو المواطنين على حد سواء للحصول على أية معلومات. ويرى المراقبون أن الحكومة أصدرت القانون الجديد لإضفاء الشرعية على حجب المعلومات والرقابة

كما واصلت السلطات الحكومية جهودها الحثيثة في التعتيم على المعلومات الهامة وإسكات المعارضة، بما في ذلك التلاعب بشكل استباقي بالمعلومات المتداولة على الإنترنت، واعتقال عدد من الصحفيين والنشطاء جراء نشاطهم على الإنترنت. كما وردت تقارير عن عدة هجمات قرصنة ضد المواقع الإخبارية التي تنتقد الحكومة، وكذلك حسابات الناشطين السياسيين في مواقع التواصل الاجتماعي. وتصاعدت وتيرة الهجمات وحدثتها خلال فترة الانتخابات العامة في أبريل ٢٠١٥م. وعلى الرغم من أنه لم يتم حجب أي من المواقع المعارضة للحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أن المسؤولين السودانيين ظلوا يُطالبون بشكل مستمر بحجب المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، لا سيما إن انتقدت هذه المواقع مسؤولين حكوميين أو نشرت مقالات حول الفساد.

العقبات التي تعيق الوصول إلى الإنترنت

واجه المواطنون السودانيون صعوبات متزايدة للاتصال بشبكة الإنترنت في الفترة ما بين ٢٠١٤م و٢٠١٥م وذلك نتيجة لارتفاع رسوم خدمات الإنترنت ورداءة جودتها. كما تددت سرعات الإنترنت

¹ <http://bit.ly/1YXLGFE> يناير ٢٠١٥م، السودان: تعديلات دستورية لتوسيع صلاحيات الرئيس وجهاز الأمن"، الشرق الأوسط" ¹

² "Sudanese constitution to be amended to grant more powers to security services: official," *Sudan Tribune*, April 30, 2015, <http://bit.ly/1GBIqVh>.

بشكل كبير في أجزاء من الدولة خلال الأزمات السياسية، وهو ما يؤيد الشكوك القوية بتلاعب الحكومة بسرعة الإنترنت.

توفر خدمة الإنترنت وسهولة الاتصال

ارتفعت نسبة قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) في السودان ارتفاعاً طفيفاً خلال العام الماضي، حيث بلغت نسبة انتشار الإنترنت ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقارنةً بنسبة انتشار بلغت ٢٣ في المئة في العام ٢٠١٣م، وذلك وفق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات.³ ومن المرجح أن يكون عدد مستخدمي الإنترنت أكثر نظراً لانتشار الهواتف النقالة المزودة بالإنترنت على نطاق واسع، وبأسعار في متناول الجميع خلال السنوات الأخيرة.

إلا أنه على الرغم من انتشار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجه المواطنون السودانيون صعوبات أكثر للاتصال بالإنترنت خلال الفترة التي شملها التقرير (٢٠١٤-٢٠١٥م)، حيث شهدت ارتفاعاً في الأسعار وبطناً سرعة الإنترنت وجودة الاتصال.⁴ قامت شركات الاتصالات بالإعلان عن باقات جديدة بأسعار مرتفعة لا تفي بالسرعات المُعلن عنها، بينما تددت سرعات الباقات القديمة بشكل كبير. ووفق تقرير "حالة الإنترنت" للربع الأخير من سنة ٢٠١٤م، والذي تُصدره (مُنظمة أكامي)⁵، انخفض متوسط سرعة الاتصال بالإنترنت في السودان بنسبة ٧٣ في المئة خلال الفترة ما بين سبتمبر-ديسمبر ٢٠١٤م؛⁶ حيث انخفضت سرعة الإنترنت من ٣,٦ ميغابايت في الثانية إلى ١,٠ ميغابايت في الثانية (وهي سرعة أقل بكثير من متوسط السرعة العالمية للإنترنت ٤,٥ ميغابايت في الثانية). كما أدت زيادة التوترات والاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية وفصائل المتمردين في مناطق الصراع في السودان إلى انقطاع خدمات الإنترنت في مناطق النزاع بشكل مُتكرر.

اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٥م، تراوحت كلفة الاشتراك الشهري بخدمة الإنترنت عبر الهاتف النقال ما بين ٢,٦٤ إلى ٦٨ جنيه سوداني (ما يُعادل ٠,٦٢ إلى ١١ دولار أمريكي)، وهو ما يُشكل ارتفاعاً مقارنةً بأسعار الخدمات نفسها في العام ٢٠١٤م والتي تراوحت ما بين ٢-٩ جنيه سوداني - وبلغت نسبة الزيادة في السعر نسبة ٣١ في المئة للباقة الشهرية سعة ١٠٠ ميغابايت، وارتفاعاً بنسبة ٦٠٠ في المئة للباقة الشهرية سعة ١ فيقاً بايت. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة انتشار الهاتف المحمول في السودان بشكل طفيف من نسبة ٧٣ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى نسبة ٧٢ في المئة في العام ٢٠١٤م.⁷ وتبلغ الرسوم الشهرية لخدمة مودم الانترنت USB لأجهزة كمبيوتر سطح المكتب أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة ما بين ١٢٤ إلى ٢٦١ جنيه سوداني (ما يُعادل ٢٢-٤٦ دولار أمريكي)؛ وتتراوح أسعار

³ International Telecommunication Union, "Percentage of Individuals Using the Internet," 2000-2014, <http://bit.ly/1cblxxY>.

⁴ <http://bit.ly/1KkHeXp> ابريل ٢٠١٤م ١٣، تتردي خدمات الاتصالات في السودان والشركات تشتكي من الفرصة، "سودان تريبيون"

⁵ Akamai, "Average Connection Speed," map visualization, *State of the Internet, Q4 2014*, accessed May 29, 2015, <http://akamai.me/1LiS6KD>.

⁶ Akamai, *State of the Internet, Q4 2014 Report*, 2015, <http://bit.ly/1Lgq4AI>.

⁷ International Telecommunication Union, "Mobile-Cellular Telephone Subscriptions," 2000-2014, <http://bit.ly/1cblxxY>.

خدمات اشتراكات النطاق العريض الثابت ما بين ٢٦ إلى ٢٠٠ جنيه سوداني (ما يُعادل ٥ - ٣٥ دولار أمريكي).

كما ارتفعت أسعار الإنترنت في مقاهي الإنترنت، والتي تتركز في الأسواق وتنتشر حول الجامعات وسكن الطلاب، حيث بلغت رسوم الحد الأدنى ١٥ جنيه سوداني (٠,٥٠ - ٢,٥١ دولار أمريكي)، وهو ما يُشكل ارتفاعاً مُقارناً بأسعار العام ٢٠١٤م والتي تراوحت ما بين ٢ إلى ٥ جنيهات (ما يعادل ٠,٣٥ و ٠,٨٧ دولار أمريكي)، وهو ما يعني ارتفاعاً بنسبة ٥٠ و ٢٠٠ في المئة. إلا أن عدد مقاهي الإنترنت في ولاية الخرطوم قد إنخفض بشكل ملحوظ منذ بداية الألفية وذلك لتدني كلفة الإنترنت عبر الهاتف النقال مما جعلها في متناول الجمهور. ونظراً لزيادة الأسعار لم تعد خدمة الإنترنت أو الهواتف النقالة متوفرة للغالبية من السكان في السودان.

وعلاوة على ذلك، يعيش حوالي ١,٢ مليون مواطن سوداني في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في جنوب كردفان وقدرتهم للوصول إلى الإنترنت محدودة للغاية وفي نطاق ضيق جداً.⁸ كما أن هناك حوالي مليون شخص من النازحين داخليا الذين يعيشون في مخيمات ولا يمكنهم الحصول على خدمات الإنترنت على الإطلاق.

وفي خطوة إيجابية، تم تخفيف أثر العقوبات الاقتصادية - والتي أثرت سلباً على قدرة الوصول - والتي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام البشير منذ العام ١٩٩٧م، حيث أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في فبراير ٢٠١٥م عن نيتها في تخفيف العقوبات طويلة الأمد.⁹ وشملت تلك العقوبات حظر استيراد برمجيات الشركات الأمريكية أو أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات الأصلية مثل برمجيات مكافحة الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، وبرمجيات التصدي للتعقب على الإنترنت، وبرامج التصدي الرقابة وتطبيقات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأثرت العقوبات بشكل سلبي على الناشطين السودانيين والمواطنين العاديين، واضطرتهم إلى استخدام تقنيات وبرمجيات قديمة غير مُحدثة مما جعلهم عرضة لهجمات البرمجيات الخبيثة والتعقيدات الفنية الأخرى. إلا أنه بموجب تعديلات التي ادخلت على العقوبات في فبراير بات بالإمكان استخدام هذه التقنيات المهمة داخل السودان.¹⁰

القيود المفروضة على الاتصال

يتصل السودان بشبكة الإنترنت العالمية من خلال ثلاث بوابات- الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل)، وهي مملوكة جزئياً من قبل للحكومة السودانية، و زين، و شركة كنار للاتصالات¹¹ -

⁸ See "Mayors in Sudan's South Kordofan demand no-fly zone," Radio Dabanga, February 24, 2014, <http://bit.ly/1RkKJ8qf>, and UNHCR, "Sudan," 2015, <http://www.unhcr.org/pages/49e483b76.html>.

⁹ "US Eases Sudan Sanctions to Allow Communications Gear," *Voice of America News*, February 17, 2015, <http://bit.ly/1RSINSX>.

¹⁰ U.S. Department of Treasury, "Publication of Sudan General License- Related to Personal communications," February 17, 2015, <http://1.usa.gov/1GeXnmr>.

¹¹ Doug Madory, "Internet Blackout in Sudan," Dyn Research, September 25, 2013, <http://bit.ly/1QN46V3>.

وجميعهم متّصلون بالإنترنت عبر أربعة كابلات بحرية: الكيبل البحري الأول 1SAS والكيبل البحري الثاني 2SAS، وكليهما شراكة بين المملكة العربية السعودية والسودان، والكيبل البحري لشرق أفريقيا (EASSY)، وكيبل «فالكون»¹² Falcon. ونظراً لسيطرة الحكومة بشكل جزئي على بوابات الإنترنت الدولية، تمكّنت الحكومة من تقييد الاتصال بشبكة الإنترنت أثناء أحداث معينة في الماضي، كأحداث الاحتجاجات الشعبية في سبتمبر ٢٠١٣م حيث عطّلت الحكومة خدمة الإنترنت لجميع شركات الاتصالات لحوالي ٢٤ ساعة.¹³

وردت تقارير عن انقطاع خدمة الإنترنت لمدة ٥ أيام في أغسطس ٢٠١٤م في ولاية غرب دارفور، مما أثر سلباً على مئات الطلاب الذين لم يتمكنوا من اكمال اجراءات التقديم للجامعة إلكترونياً. وما تزال أسباب انقطاع خدمة الإنترنت غير معلومة.¹⁴ وشهدت أجزاء أخرى من البلاد تدنٍ في سرعات الإنترنت بشكل كبير وخصوصاً خلال الأزمات السياسية، وهو ما يؤيد الشكوك القوية بتلاعب الحكومة بسرعات الإنترنت. فعلى سبيل المثال، في سبتمبر ٢٠١٤م¹⁵ انخفضت سرعة اتصال النطاق العريض في الخرطوم بشكل كبير في الفترة التي سبقت ذكرى مرور سنة على أحداث سبتمبر ٢٠١٣م، حيث تدنى متوسط سرعة الإنترنت من ٣,٢ ميغابايت في الثانية إلى ٢,٢٢ ميغابايت في الثانية. ويعتقد المراقبون أن بطء سرعة الإنترنت كانت فعلاً مُتعمداً من قبل الحكومة السودانية لعرقلة أي احتجاجات قد تندلع في هذه الذكرى السنوية.¹⁶ وكذلك في أكتوبر ٢٠١٤م، وفي وقت مُتزامن مع حملة واسعة الانتشار بدأت على الانترنت لرفع الوعي حول الاغتصاب الجماعي لـ ٢٠٠ امرأة في بلدة تابت بدارفور (المزيد في فقرة "وسائل الإعلام والتنوع، والتلاعب بالمحتوى والمعلومات")، انخفضت سرعة الاتصال بالإنترنت إلى ١,٤٨ ميغابايت في الثانية. وكذلك الحال خلال انتخابات أبريل عام ٢٠١٥م، حيث تدنت سرعة الإنترنت دون المتوسط لتصل إلى ٢,٣٤ ميغابايت في الثانية.¹⁷

سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتمتع سوق تكنولوجيا المعلومات بتنافسية قوية إلى حد ما بين أربع شركات اتصالات مرخص لها بالعمل في السودان وهي: زين، MTN، سوداتل، وكنار. جميع شركات الاتصالات الأربعة تابعة للقطاع الخاص ومملوكة لشركات أجنبية، باستثناء سوداتل التي تملك الدولة حصة ٢٢ في المئة من أسهمها وتملك جهات أجنبية الحصص المتبقية.¹⁸ تُسيطر الحكومة السودانية على قطاع تكنولوجيا

¹² Check interactive ,Huawei Marine Networks, "Submarine Cable Map for Sudan," <http://bit.ly/1ZRMhKz>.

¹³ للمزيد يمكن قراءة تقرير حرية الإنترنت في السودان من فريدم هاوس للعام ٢٠١٤م على الرابط <http://bit.ly/1M2wVig>

¹⁴ "اغسطس ٢٠١٤م ٢٠، التقديم الإلكتروني للجامعات والمعاهد السودانية"، عابن <http://bit.ly/1M1optw>.

¹⁵ Net Index "The Global Standard in Internet Metrics," Sudan's map visualization, <http://bit.ly/1GPBfK4>.

¹⁶ مقابلة أجراها المؤلف

¹⁷ Net Index "The Global Standard in Internet Metrics."

¹⁸ Rupa Ranganathan and Cecilia Briceno-Garmendia, *Sudan's Infrastructure: A Continental Perspective*, Africa Infrastructure Country Diagnostic, (Washington, D.C.): World Bank, June 2011) <http://bit.ly/1OOZoXz>.

المعلومات والاتصالات بشكل غير مباشر من خلال مجلس إدارة سوداتل، والذي يترأسه حالياً وزير المالية والاقتصاد الوطني،¹⁹ ومحافظ بنك السودان المركزي كعضو في مجلس الإدارة.²⁰

تُقدم كل من شركتي MTN وسوداتل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض broadband، بينما تقدم شركة زين خدمة الإنترنت السريع من خلال مودم USB وخدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال. وتقدم شركة كنار خدمات الهاتف الثابت وخدمات الإنترنت الخطي المنزلي. يوفّر مزوّد خدمة الإنترنت الرئيسيين شبكة الإنترنت المتنقلة ذات النطاق العريض من الجيل الثالث 3G.²¹ وكانت وزيرة العلوم والاتصالات قد أعلنت في ديسمبر ٢٠١٤م أنه سيتم البدء بتقديم خدمات الجيل الرابع G4 في منتصف العام ٢٠١٥م،²² إلا أنه بحلول يونيو ٢٠١٥م لم تكن الخدمة مُفعّلة.²³

وتعود زيادة أسعار خدمات الاتصالات في ٢٠١٤-٢٠١٥م بشكل جزئي إلى الحوافز الضريبية الممنوحة لشركات الاتصالات بالإضافة إلى ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة (VAT) المفروضة على المُستهلكين. وسبق أن أعفت الحكومة السودانية قطاع الاتصالات في عام ٢٠١٣م من ضريبة تُقدر بـ ٣٠ في المئة على جميع الأرباح حتى نهاية العام ٢٠١٥م.²⁴ إلا أنه على الرغم من الإعفاء الضريبي، نمت إيرادات الحكومة من قطاع الاتصالات في ٢٠١٤-٢٠١٥م بسبب عائدات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في السنة من المُستهلكين،²⁵ بينما لم تتجاوز الضرائب المفروضة على عائدات الاتصالات ٤٠ مليون دولار في السنة.²⁶

الهيئات التنظيمية

تأسست "الهيئة القومية للاتصالات" في العام ١٩٩٦م، وتخضع إدارياً لوزارة الاتصالات. والهيئة مناطٌ بها جمع الإحصاءات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، ورصد استخدام شبكة الإنترنت، والسماح بدخول تكنولوجيا جديدة للبلاد وتطوير قطاع الاتصالات وصناعة تكنولوجيا المعلومات. كما أن الهيئة مسؤولة أيضاً عن اتخاذ القرارات بشأن المحتوى المسموح بالوصول إليه على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن الهيئة تُعدّ جهازاً حكومياً، إلا أنها تتلقى دعماً مادياً ومنحاً من المنظمات الدولية مثل الهيئة الحكومية للتنمية والبنك الدولي، بينما يصف موقع الهيئة الإلكتروني تمويل انشطتها بأنه "تمويلٌ ذاتي".

¹⁹ مايو ٢٠١٤م، الدكتور عبد الرحمن محمد ضرار رئيساً لمجلس إدارة (سوداتل) والمهندس طارق حمزة رئيساً تنفيذياً ومديرًا عاماً لها، "الصيحة"

<http://bit.ly/1NBKHzA>

²⁰ "البنك المركزي"، مجلس الإدارة الحالي <http://bit.ly/1jxA7pG>.

²¹ 3G short form of third generation, is the third generation of mobile telecommunications technology. International Telecommunication union, "IMT-2000 Project," <http://www.itu.int/osg/imt-project/>.

²² <http://bit.ly/1MzSAbR> ديسمبر ٢٠١٤م ٢٣، اتجاه لمراجعة تعرفه الاتصالات وتخفيض أسعار الإنترنت "الخرطوم"

²³ See World Time Zone: <http://www.worldtimezone.com/4g.html>

²⁴ Matt Smith, "Sudan shelves telecom profit tax for three years," *Reuters*, June 16, 2013, <http://reut.rs/1MQ13w3>.

²⁵ <http://bit.ly/1OERWzU> الفريق طيار الفاتح عروة يفتح خزينته ويوح ببعض أسرار له (الصيحة)، الصيحة، ١١ مارس ٢٠١٥م

²⁶ <http://bit.ly/1ZRNMIz> المجلس الوطني يشدد على ضرورة مراجعة قانون الخصخصة، "الصيحة"، ديسمبر ٢٠١٤م

القيود المفروضة على المحتوى

زادت ممارسة الرقابة الذاتية على الإنترنت لا سيما في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٥م، كردة فعل على حملة القمع التي شنتها الحكومة ضد وسائل الإعلام المطبوعة والرقمية في الفترة التي سبقت انتخابات أبريل ٢٠١٥م. كما أن جهود الحكومة للتلاعب بالمحتوى والمعلومات على الإنترنت أصبحت منتظمة ومُنسقة بشكل أكبر.

حجب وتصفية المحتوى

لم تتعرض أي مواقع إخبارية أو مواقع التواصل الاجتماعي للحظر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أن تصفح موقعي فيسبوك والراكوبة كان بطيئاً جداً أو يصعب الوصول إليهما في بعض الأحيان.²⁷ كما طالب المسؤولون السودانيون بشكل مستمر بحجب مواقع الأخبار على الإنترنت، خصوصاً في حال انتقدت المسؤولين الحكوميين أو نشرت مقالات حول الفساد.²⁸

وتقر الحكومة السودانية علناً بأنها تقوم بحجب وفلترة المواقع على الإنترنت التي ترى بأن محتواها "لا أخلاقي" أو "هرطقة دينية". وتُشرف "الهيئة القومية للاتصالات" على فلترة وحجب المواقع على الإنترنت من خلال وحدة التحكم بالإنترنت، والتي تتعامل بشفافية لحد ما فيما يتعلق بالمحتوى الذي تقوم بحجبه. فعلى سبيل المثال، يُفيد تقرير صادر عن الوحدة بأن ٩٥٪ من المحتوى المحجوب على الإنترنت في السودان متعلق بمواد إباحية.²⁹ كما يتيح موقع "الهيئة القومية للاتصالات" الفرصة للمستخدمين لتقديم طلبات بحجب مواقع على الإنترنت أو رفع الحجب عن أخرى شريطة أن "لا تحتوي على مواد إباحية".³⁰ إلا أن وحدة التحكم بالإنترنت لا توضح إن كانت تتعامل بذات المرونة فيما يتعلق بمحتوى المواقع ذات الطابع السياسي. ويشاهد المستخدمون الذين يريدون الدخول إلى مواقع محجوبة صفحة سوداء تنص صراحة على أن "هذا الموقع تم حجبه" بواسطة "الهيئة القومية للاتصالات"، وتتضمن الرسالة عنوان بريد إلكتروني للتواصل مع الهيئة.³¹

بالإضافة إلى "الهيئة القومية للاتصالات"، هناك ما يفيد بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني لديه القدرة التقنية لحجب المواقع التي يرى بأنها تضر وتهدد الأمن القومي السوداني،³² كما يملك المدعي العام أيضاً الحق في طلب حجب أي موقع يرى بأنه يهدد الأمن القومي أو ينتهك القيم المجتمعية.³³

²⁷ مقابلة أجراها المؤلف

²⁸ <http://bit.ly/1W2w8ma> مارس ٢٠١٤م ١٤، تايبتا بطرس تدعو لإغلاق بعض المواقع الإلكترونية "وتحديداً سودان موشن"، سودان موشن²⁸

²⁹ National Telecommunications Corporation, "Blocking Or Unblock Websites," last modified October 22, 2014, <http://bit.ly/1Gnidzl>.

³⁰ "Blocking Or Unblock Websites."

³¹ Image of a blocked site: <http://bit.ly/1GeYxyn>.

³² نوفمبر ٢٠١٤م ٧، خبير أمني: جهاز الأمن قادر على حجب كثير من المواقع الإلكترونية التي تسمى للسودان وتهدد أمنه القومي "الجريدة"

³³ <http://bit.ly/1NRfFg5>، أغسطس ٢٠١٤م ١٣، جرائم المعلوماتية.. إرهاب إلكتروني يهدد سيادة الدولة، "الانتباهة"

وصف وزير الإعلام السوداني خلال ورشة عمل في يونيو ٢٠١٤م الفيسبوك ومواقع الأخبار المستقلة على الإنترنت كـ الراكوبة، وحريرات، وسودانيس اون لاين بأنها مواقع "شاذة" وكتّابها من "المرتزقة"، مُصرحاً عن اعتزامه فرض رقابة على المواقع التي تشوّه صورة السودان وتعيق فرص الاستثمار الأجنبي.³⁴ وهو موقف الوزير الرسمي ضد وسائل الإعلام الرقمية وعبر عنه في مقابلة تلفزيونية،³⁵ مؤكداً أن الحكومة تحجب المحتوى غير الأخلاقي أو ما يُهدد الأمن القومي.

إزالة المحتوى

لا يمكن تحديد مدى تدخل الجهات الحكومية في حذف المحتوى الرقمي بشكل دقيق، إلا أن الحوادث المتفرقة خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥م تُشير إلى أن الدولة تقوم بإزالة المحتوى بشكل قسري، وتفتقر إجراءات إزالة المحتوى إلى الشفافية. فعلى سبيل المثال، أُجبرت الحكومة في مارس ٢٠١٤م ثلاث صحف محلية على حذف مادة صحفية من مواقعها على شبكة الإنترنت، حيث استشهدت المادة الصحفية ببيان صحفى حكومي، ونقلت عن مسؤول من حزب المؤتمر الوطني الحاكم (حزب المؤتمر الوطني) باستخدام لفظ مُسيء لوصف الأحزاب المعارضة.³⁶ سرت المفردة كسريان النار في الهشيم خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، مما دفع حزب المؤتمر الوطني، المُحاصر بهجوم قوي من قبل الأحزاب المعارضة في الفترة التي سبقت فترة الانتخابات الرئاسية في ابريل ٢٠١٥م - لحذف البيان الصحفى الأصلي من الموقع الإلكتروني للحزب الحاكم، بالإضافة إلى إجبار الصحف على حذف الخبر ونشر تعديل له.³⁷ كما قام فرع حزب المؤتمر الوطني في مدينة الخرطوم في وقت لاحق بفصل المسؤول عن الموقع من وظيفته لنشره البيان الذي تسبب في إثارة ضجة في مواقع التواصل الاجتماعي.³⁸

وسائل الإعلام والتنوع، والتلاعب بالمحتوى والمعلومات

وعلى الرغم من تزايد الرقابة على الإنترنت في السنوات الأخيرة، تتمتع الصحف الرقمية في السودان بهامش حرية أكبر من تلك المُتاحة لوسائل الإعلام التقليدية، حيث تخضع الأخيرة في كثير من الأحيان إلى الرقابة قبل النشر، ومصادرة أعداد صحف بأكملها، وتحذيرات من جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني (NISS) بعدم الخوض في المواضيع التي يتم حظر أو منع الكتابة عنها.³⁹ كما ازدادت حدة القيود المفروضة على الصحف المطبوعة في أعقاب صدور قانون الأمن الوطني لعام ٢٠١٠م، والذي منح جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني صلاحية اعتقال الصحفيين، ومراقبة ورصد الصحف بذريعة حماية الأمن القومي.

³⁴ <http://bit.ly/1RSlyKi> يونيو ٢٠١٤م ٣٠، أحمد بلال: هذه المواقع الإلكترونية شاذة ومأجورة" الراكوبة"³⁴

³⁵ <http://bit.ly/1RSM7qJ> شاهد الفيديو على موقع يوتيوب باللغة العربية، التلفزيون الوطني السوداني، الدقيقة ٢٩:٥٠، ٢٠ يونيو ٢٠١٣م

³⁶ <http://bit.ly/1LGV2Ro>، مارس ٢٠١٥م ٧، اليوم التالي "الوطني: مقاطعو الانتخابات أراذل القوم"

³⁷ <http://bit.ly/1jxBdBR> ، مارس ٢٠١٥م ٨، اليوم التالي "توضيح من المؤتمر الوطني بخصوص حديث ياسر يوسف"

³⁸ مارس ٢٠١٥م ٨، اعفاء مدير الموقع الإلكتروني لحزب المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم، التّيار

³⁹ فبراير ٢٠١٥م ١٥، رئيس المجلس القومي للصحافة السودانية: الأجهوة الأمنية تتدخل لتجاوز الخطوط الحمراء" وتهديد الأمن القومي"، الشرق الأوسط <http://bit.ly/1XfyExM> فبراير ٢٠١٥م ٢٥، الرئيس: لن نسمح للصحافة بتجاوز الخطوط الحمراء"، الشرق <http://bit.ly/19IMqmc>

ومقارنة بالقيود المُشددة والمفروضة على الصحافة في وسائل الإعلام التقليدية، يظل الإنترنت فضاءً مفتوحاً نسبياً فيما يتعلق بحرية التعبير، حيث تنشط فيه أصوات جريئة تعبر عن سخطها من الحكومة على مواقع الإنترنت المختلفة. تقوم العديد من الصحف المطبوعة بنشر مواد محظورة من الطبع على مواقعها الإلكترونية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، مما دفع المواطنين السودانيين للتوجه بشكل مُزايد إلى مواقع التواصل الاجتماعي كمصدرٍ للمعلومات التي لا تخضع للرقابة. كما أدى الضغط المستمر على وسائل الإعلام التقليدية إلى دفع عدد من الصحفيين المستقلين لإنشاء مواقع إخبارية على الإنترنت خلال السنوات القليلة الماضية. إلا أن عدداً من هذه المواقع تعرض لهجمات تقنية بشكل مستمر شنتها الحكومة خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥م كجزء من محاولاتها الجلية لتقليص قدرة المُستخدمين للوصول إلى مصادر أخبار مُستقلة وخصوصاً في الفترة التي سبقت الانتخابات في أبريل ٢٠١٥م (المزيد في فقرة "الهجمات التقنية").

ويُعد التدوين أداة هامة للصحفيين والكتاب لنشر آرائهم بدون قيود كتلك المفروضة على الصحف المطبوعة. كما توفر المدونات مساحة للأقليات العرقية والدينية، أو المهتمين بالنوع للتعبير عن أنفسهم. وبلغ عدد المدونات السودانية في منتصف عام ٢٠١٥م حوالي ٣٠٠ مدونة سودانية مسجلة في شبكة المدونين السودانيين. وينشط المدونون السودانيون في الكتابة باللغة الإنجليزية مُقارنة بالعربية.

إلا أنه على الرغم من ذلك، زادت وتيرة الرقابة الذاتية لا سيما في الفترة بين ٢٠١٤-٢٠١٥م في أعقاب الهجمات الإلكترونية التي شنتها الحكومة ضد وسائل الاعلام الرقمية في بدايات أبريل ٢٠١٥م.⁴⁰ كما أن جُل الصحفيين التابعين للصحف الرقمية الصادرة حديثاً ك (الطريق) و(التغيير) لا يُدبلون تقاريرهم باسماءهم وتُنشر بهوية مجهولة.⁴¹

أصبحت جهود الحكومة للتلاعب بمحتوى المعلومات عبر الإنترنت أكثر اتساقاً وانتظاماً، حيث كثفت وحدة الجهاد الإلكتروني من جهودها في نشر المعلومات المُضلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد. وتتبع وحدة الجهاد الإلكتروني لجهاز الامن والمخابرات الوطني السوداني، وتراقب المحتوى الرقمي وكل ما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات والصحف الرقمية. وتنشط الوحدة في اختراق الحوارات على الإنترنت وجمع المعلومات عن المُعارضين السياسيين المتواجدين على الإنترنت.

شنت وحدة الجهاد الإلكتروني حملة واسعة المجال في نوفمبر ٢٠١٤م رداً على حملة على مستوى عالمي على الإنترنت وعلى أرض الواقع احتجاجاً على تقارير تُفيد باغتصاب جنود سودانيين لـ ٢٠٠

⁴⁰ مقابلة أجراها المؤلف

⁴¹ تأسست صحيفة (التغيير) الإلكترونية في العام ٢٠١٣م في أعقاب الحملة التي شنتها حكومة السودان ضد الصحفيين المُستقلين وتم حظرهم في نهاية الأمر من العمل الصحفي في الصحف السودانية في العام ٢٠١٢م. يمكنكم مراجعة المقال التالي لمعرفة المزيد عن نشأة هذه الصحيفة والمواقع الرقمية الإعلامية، ريم مايو ٢٠١٣م، ١٦، مركز الوحدة لحرية الإعلام، (عبّاس)، "تحول الصحافة السودانية من الصحافة المطبوعة إلى الصحافة الرقمية" (باللغة الإنجليزية أما صحيفة الطريق، فتأسست في يناير ٢٠١٤م، ولا تذكر الصحيفة اسماً مُرسلها في صفحة "من نحن" بل تنشر عوضاً عن <http://bit.ly/1GniAKB>. في صحيفة الطريق ذلك الميثاق المهني واخلاقيات الصحافة.

امرأة وفتاة في بلدة تابت بشمال دارفور من قبل الجنود السودانيين،⁴² وكان راديو دبنقا أول جهة تنشر الخبر.⁴³ انطلقت حملة بقيادة الصحفي السوداني، خالد عويس، والمقيم في الإمارات العربية المتحدة، لرفع مستوى الوعي حول جريمة الاغتصاب الجماعي، وتطوّرت الحملة لتُنظّم عدّة مظاهرات في جميع أنحاء العالم وفي السودان.⁴⁴ قامت وحدة الجهاد الإلكتروني بتنظيم حملة للرد على هذه الحملة عبر المنصات الحكومية والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي لا تبدو ظاهرياً على صلة وثيقة بالحكومة السودانية. وهدفت الحملة المضادة التي شنتها وحدة الجهاد الإلكتروني إلى تكذيب ما تم تداوله من أخبار عن الاغتصاب، بالإضافة إلى تشويه مصداقية راديو دبنقا وخالد عويس.⁴⁵ فعلى سبيل المثال، قامت وحدة الجهاد الإلكتروني بنشر رسالة عبر برنامج الواتساب مفادها أن خالد عويس تلقى رشوة قدرها مليون دولار أمريكي من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)،⁴⁶ وهي اشاعة نفاها خالد عويس في حوار له مع صحيفة مقرها الخرطوم.⁴⁷

كما قامت وحدة الجهاد الإلكتروني في سياق سعيها المتواصل لتشويه الحقائق بنشر شريط فيديو على موقع يوتيوب لمقابلات مع سكان بلدة تابت لضد صحة تقرير راديو دبنقا.⁴⁸ وفي وقت متزامن، قامت جهة حكومية عبر (الصفحة الرسمية لغرفة عمليات الدعم السريع) على موقع فيسبوك بنشر صور لتظاهرة نسائية في تابت لانكار ما ذكره التقرير وقالت المُتظاهرات أن راديو دبنقا قد اهان شرفهن.⁴⁹ كما طالب جميع أعضاء البرلمان السوداني علناً بحجب راديو دبنقا في السودان.⁵⁰ رضخت الحكومة السودانية في نهاية الأمر للضغوط الدولية التي اثمرت عنها الحملة، وسمحت لمسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) للقيام بتحقيق،⁵¹ إلا أن الحكومة السودانية راقبت مجريات التحقيق.⁵²

⁴² "Mass rape of "200" in North Darfur," *Radio Dabanga*, November 2, 2014, <http://bit.ly/1W2wEk9>; Human Rights Watch, "Sudan: Mass Rape by Army in Darfur," February 11, 2015, <http://bit.ly/1E9pl7e>.

⁴³ انطلق راديو دبنقا من هولندا في نوفمبر ٢٠٠٨م، وتسلط تقاريره الاخباريه الضوء على شؤون دارفور، وله وجود قوي على شبكة الإنترنت وجمهور واسع في مناطق النزاعات. موقع الراديو باللغتين العربية والإنجليزية ويعرض تقارير ومقالات مطوّلة. راديو دبنقا جزء من مشروع شبطة راديو دارفور. مصدر المعلومات من صفحة: <http://bit.ly/1LkMr5H> على موقع راديو دبنقا

⁴⁴ "Sudan: Worldwide Protests and Social Media for Darfur Mass Rape Grow," *All Africa*, November 23, 2014, <http://bit.ly/1Pv2SjN>; [Mark Kerrison](http://www.markkerrison.com), "Sudanese protest against mass rapes in Darfur outside Downing Street," *DEMOTIX*, November 14, 2014, <http://bit.ly/1LGWLGr>.

⁴⁵ بوست من فيسبوك باللغة العربية بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤م <http://bit.ly/1M2BF7p> ملف بي.دي.اف يحيوي مجموعة من صور الكراكاتير <http://on.fb.me/1Gf02N8> بوست من صفحة خالد عويس على موقع فيسبوك بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م <http://on.fb.me/1QN8y6i> ؛ بوست من صفحة خالد عويس على موقع فيسبوك بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م <http://on.fb.me/1QN8y6i>.

⁴⁶ بوست من صفحة خالد عويس على موقع فيسبوك بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م <http://on.fb.me/1QN8y6i>.

⁴⁷ نوفمبر ٢٠١٤م ٢٥، خالد عويس ينفي تلقي أموال من الأمم المتحدة، المجهز

⁴⁸ فيديو حقيقة ثابت حدث لم يحدث واخر من سمع به أهل تابت، الدقيقة ٩:٥٤ - قناة هُدهد السودان على موقع يوتيوب، نُشر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م <http://bit.ly/1RSOm3>

⁴⁹ صورة من <http://on.fb.me/1jxCuSL> صور من (الصفحة الرسمية لغرفة عمليات الدعم السريع): صورة من الفيسبوك بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤م <http://on.fb.me/1M1uHcE> ؛ صورة من الفيسبوك بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤م <http://on.fb.me/1Xg0RJr> الفيسبوك بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤م <http://on.fb.me/1RSOH6q> صورة من الفيسبوك بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤م

⁵⁰ نوفمبر ٢٠١٤م ٢٩، المواجهة مع (دبنقا).. البحث في سيناروهات (الإسكات)، "الصيحة" <http://bit.ly/1RkOKqI> نوفمبر ٢٠١٤م ٢٩

⁵¹ Jenn Psaki, "Government of Sudan Delays Access to Investigate Reports of Mass Rape in North Darfur," press statement, U.S. Department of State, November 12, 2014, <http://1.usa.gov/1EEFdp5>.

⁵² "Sudan: Army Filmed UNAMID Mass Rape Investigations in Tabit," *All Africa*, November 12, 2014, <http://bit.ly/1KkNnTx>.

ولأسف، عطّلت الحكومة السودانية مُجريات التحقيق،⁵³ وأغلقت في وقت لاحق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الخرطوم.⁵⁴

النشاط الرقمي

على الرغم من العقوبات والقيود المفروضة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان، إلا أن أعداداً متزايدة من المواطنين المُطلعين على التقنيات والتكنولوجيا ينشطون على الإنترنت للمُطالبة بمُحاسبة الحكومة والعدالة الاجتماعية. وزادت وتيرة النشاط الرقمي في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في ابريل عام ٢٠١٥م كحملة (ارحل!) والتي انطلقت في فبراير ٢٠١٥م كردة فعل على بيان الرئيس السوداني عمر البشير الذي صرّح فيه بأنه لن يتنحى من الحكم إلا في حال لم يُصوّت له الناخبين، وهو الأمر الذي لم يُصدقه المواطنون نظراً لتاريخ البشير في تزوير الانتخابات في الماضي.⁵⁵ ودعت الحملة إلى مقاطعة الانتخابات بالمُجمل كتعبير عن الاحتجاج ضد حكم عمر البشير الشمولي.⁵⁶ وعلى الرغم من اعتقال العديد من منظمي حملة "ارحل!" في جميع أنحاء البلاد،⁵⁷ وإعادة انتخاب البشير في أبريل، إلا أنّ إقبال الناخبين تراوَح بين ٣٠-٣٥ في المئة مقارنةً بنسبة تصويت بلغت ٧٢ في المئة في الانتخابات السابقة في العام ٢٠١٠م، وهو ما يعكس نجاحاً نسبياً لحملة المُقاطعة.⁵⁸

انتهاكات حقوق المُستخدم

تمت اجازة "قانون حق الحصول على المعلومات" في يناير ٢٠١٥م، وصنّف ١٢ نوعاً من المعلومات كمعلومات غير مُتاحة للمواطنين. ويرى المراقبون أن الحكومة أصدرت القانون الجديد لإضفاء الشرعية على حجب المعلومات والرقابة. اتخذت الحكومة تدابير وقائية في الفترة التي سبقت الانتخابات في ابريل ٢٠١٥م للحد من تداول المعلومات الهامة وإسكات المعارضة من خلال اعتقال العديد من الصحفيين ونشطاء الانترنت. كما تصاعدت هجمات القرصنة ضد المواقع الإخبارية التي تنتقد الحكومة وحسابات النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة الانتخابات.

⁵³ "Sudan again blocks UNAMID investigation into Darfur mass rape claims," *Sudan Tribune*, November 16, 2014, <http://bit.ly/1RkOSqn>.

⁵⁴ AFP, "Sudan asks UN to shut human rights office in Khartoum over abuse claims," *The Guardian*, November 27, 2014, <http://bit.ly/1LkOIO9>.

⁵⁵ فبراير ٢٠١٥ م ٢٦، اليوم السابع، "الرئيس السوداني: لن ارحل إلا إذا قرر الشعب ذلك عبر صناديق الاقتراع" <http://bit.ly/1YsWqiF>

⁵⁶ Fatima Naib, "Boycott call dampens Sudan's election spirit," *Al Jazeera*, April 10, 2015, <http://www.aljazeera.com/news/2015/04/sudan-gripped-election-fever-opposition-boycott-150410154035525.html>.

⁵⁷ <http://bit.ly/1M2Ejdt>. اعتقالات استباقية قبيل ندوة ثانية للمعارضة بدمدني ضمن حملة "ارحل"، "سودان تريبيون"، ٥ فبراير ٢٠١٥م.

⁵⁸ "Sudan elections: Polls close after low turnout," *BBC*, April 17, 2015 <http://bbc.in/1HAm4aT>; International Institute for Democracy and Electoral Assistance, "Voter turnout data for Sudan," <http://bit.ly/1Gf2eUI>.

البيئة القانونية

حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتجمع وتكوين الجمعيات مضمونة ومحمية ظاهرياً بنص دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م - و الذي اعتمد كجزء من اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م بين الحكومة السودانية وبين الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ الذي انتهت فترته رسمياً بعد استقلال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١م. أقر البرلمان تعديلات جديدة على الدستور في يناير ٢٠١٥م فيما يتعلق بالانتخابات،⁵⁹ ويتم التعامل مع الدستور كدستور دائم اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٥م ليكون بذلك أعلى وثيقة مُلزِمة في البلاد. القضاء السوداني غير مستقل، على الرغم من أنه حكم ضد قرار حكومي لصالح حرية الصحافة، وألغى بذلك قراراً حكومياً يقضي بإغلاق صحيفة التيار المُستقلة في مارس ٢٠١٤م.⁶⁰

هناك مجموعة من القوانين التحجيمية التي تسعى للحد من حرية الإنترنت في السودان. فعلى سبيل المثال، يجرّم قانون جرائم المعلوماتية (المُكافحة) (والمعروف باسم قانون جرائم المعلوماتية أو قانون الجرائم الإلكترونية)⁶¹ إنشاء المواقع التي تنتقد الحكومة أو التشهير أونشر المواد والمحتوى المنافي للآداب العامة أو النظام العام.⁶² وينص القانون على عقوبات للانتهاكات في شكل غرامات وأحكام بالسجن تتراوح ما بين سنتين وخمس سنوات. في عام ٢٠٠٩م، قامت الحكومة بمراجعة القانون الصارم للصحافة والمطبوعات الصحفية الصادر في عام ٢٠٠٤م لفرض قيود على الصحافة بذريعة مصلحة الأمن القومي والنظام العام، ويحمّل القانون المُعدّل مديري تحرير الصحف المسؤولية القانونية المترتبة على المحتوى المنشور في الصحف التابعة لهم.⁶³ ويمنح قانون الأمن الوطني لسنة ٢٠١٠م جهاز الأمن والمخابرات حصانة من الملاحقة القضائية وصلاحيات بالاعتقال والاحتجاز، وفرض رقابة على الصحف بذريعة الأمن القومي.⁶⁴ على الرغم من أنه لا توجد إشارة واضحة للصحافة الرقمية، إلا أن النصوص الفضاضة لقانوني الصحافة والأمن الوطني تسمح للمُشرّع بتطبيقها على المحتوى الرقمي.

⁵⁹ AFP, "Sudan amends constitution to let Bashir name governors," *Daily Mail*, January 4, 2015, <http://dailymail.com/1M1w8b2>.

⁶⁰ "Sudan's top court reverses newspaper closure amid continued crackdown on press," *All Africa*, March 5, 2014, <http://bit.ly/1NkNtz4>.

⁶¹ نص قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧م <http://bit.ly/1OkmiZe>

⁶² Abdelgadir Mohammed Abdelgadir, *Fences of Silence: Systematic Repression of Freedom of the Press, Opinion and Expression in Sudan*, (International Press Institute, 2012) <http://bit.ly/1Pv7nee>.

كل من ينتج أو يعد أو يهين أو يرسل أو يخزن أو يروج عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها، أي محتوى مخل بالحياء أو النظام العام أو الآداب، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً. والعقوبة القصوى لارتكاب الجريمتين ٧ سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً. وتنص ذات الفقرة 15 - كل من ينشئ أو ينشر أو يستخدم موقعاً على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها لتسهيل أو ترويج برامج أو أفكار مخالفة للنظام العام أو الآداب، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً. أما فيما يخص إشاعة السمعة، فإن من يستخدم شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها لإشاعة السمعة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً. لا يُعرّف القانون النظام العام بشكل دقيق، وبالتالي فإن معظم ما تنشره الأصوات المعارضة على الإنترنت يندرج تحت هذا التعريف، مما يجعل نشاط الإنترنت مدانين بموجب هذا القانون.

⁶³ Committee to Protect Journalists, "Repressive press law passed in Sudan," June 11, 2009, <https://cpj.org/x/2c67>.

⁶⁴ Amnesty International, "Sudanese security service carries out brutal campaign against opponents," July 19, 2010, <http://bit.ly/1OP3OOI>.

أجازت الحكومة السودانية في يناير ٢٠١٥م "قانون حق الحصول على المعلومات"،⁶⁵ بنية تحسين موقع السودان الذي تذيّل قائمة مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية.⁶⁶ بينما تزعم الحكومة أن القانون من شأنه رفع الشفافية وقدرة الجمهور على الحصول على المعلومات،⁶⁷ إلا أنّ نص القانون لم يُنشر بشكل رسمي حتى مُنتصف ٢٠١٥م. ووفقاً لتقارير محلية وآراء المحللين فإن القانون هو في واقع الأمر مُقيّد، حيث أورد تصنيف ١٢ نوعاً من المعلومات التي لا يمكن تملكها للعامّة، كذلك المُتعلّقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية وغيرها.⁶⁸ ولا يترك هذا التصنيف مجالاً للصحفيين أو الجمهور للوصول إلى أي معلومات دون عواقب قانونية. وعلاوة على ذلك، سوف يشرف وزير يعينه رئيس الجمهورية على طلبات الحصول على المعلومات، وهو ما يمنح السلطات التنفيذية سلطة حصرية على حق الحصول على المعلومات. كما يفرض القانون رسوماً غير مُحددة القيمة سلفاً على كل طلب للمعلومات مما يجعل اجراءات طلب المعلومات مرهقة ومُكلفة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لمصادر محلية، يخضع الأفراد لعقوبات بموجب قوانين أخرى في حال طلبهم لمعلومات مُعينة من المعلومات السرية، كالمعلومات التي تقرر الحكومة بأنها تُشكل تهديداً للأمن القومي.⁶⁹ ويعتقد العديد من المحللين أن الحكومة أصدرت القانون الجديد لإضفاء الشرعية على حجب المعلومات والرقابة،⁷⁰ بينما يرى آخرون أن القانون يُتيح أساساً قانونية للدفاع عن حق الحصول على المعلومات.⁷¹

كما لا يزال مشروع تعديل (قانون المطبوعات والنشر) والذي بدأ في العام ٢٠١٢م تحت المُراجعة حتى تاريخ مُنتصف ٢٠١٥م. وبحسب بيان صادر عن رئيس مجلس الصحافة والمطبوعات في نوفمبر تشرين الثاني عام ٢٠١٤م، سيحوي قانون الصحافة الجديد فقرات تعني بالصحافة الإلكترونية.⁷² وذكرت الشرطة السودانية في نوفمبر ٢٠١٤م أيضاً أن لديها أكثر من ٢٠٠ جريمة إنترنت مفتوحة ضد ٢٥٠ مُتهماً خلال العام ٢٠١٤م، وهو ما تستغله السلطات كحجة لإدراج الصحافة الإلكترونية في القانون الجديد للصحافة.⁷³ ويعتقد الناشطون أن الحكومة تبالغ في عدد جرائم الإنترنت لتبرير إصدار قوانين أكثر تقييداً لاستخدام الإنترنت.

⁶⁵ <http://bit.ly/1M1wRJh>. المجلس الوطني: البرلمان يجيز جملة من القوانين، ٢٨ يناير ٢٠١٥م

⁶⁶ International Transparency, "Sudan visualization," <http://www.transparency.org/country#SDN>.

⁶⁷ Lori Baitarian, "Sudan passes freedom of information law but journalists remain wary," Committee to Protect Journalists, February 5, 2015, <https://cpj.org/x/5ee7>.

⁶⁸ وتشمل المعلومات السرية الأخرى غير المُتاحة للجمهور: "الوثائق السرية والأسرار الخاصة بالدفاع الوطني وأمن الدولة وسياساتها الخارجية، والمعلومات التي لم يتم اتخاذ قرار بشأنها والمعلومات والملفات الشخصية المتعلقة ببيانات الأشخاص الوظيفية والتعليمية والمهنية والمالية والتجارية والمراسلات ذات الطبيعة الشخصية والمعلومات التي يمكن أن تؤثر على أي مفاوضات جارية والمعلومات المتعلقة بتحقيقات الشرطة أو اللجان العدلية والمعلومات التي تحوي أسراراً يناير ١٩، اليوم التالي، "سياسية وأي معلومات حدد لها تاريخ نشر." راجع مقالة "الحكومة تحصّن 12" نوعاً من المعلومات وتفرض رسوماً للحصول عليها ٢٠١٥. <http://bit.ly/1RSQB75>

⁶⁹ 2015 وفقاً لمقابلات أجرتها منظمة فريدم هاوس مع صحفية سودانية فضلّت عدم ذكر اسمها، مارس.

⁷⁰ مقابلة أجراها المؤلف مارس ٢٠١٥م

⁷¹ مقابلة أجراها المؤلف مارس ٢٠١٥م

⁷² نوفمبر ٢٠١٤م ٧، خبير أمني: جهاز الأمن قادر على حجب كثير من المواقع الإلكترونية التي تسمى للسودان وتهدد أمنه القومي "الجريدة"

⁷³ <http://bit.ly/1NINhlg> نوفمبر ٢٠١٤م ٦، اليوم التالي "عقوبات رادعة: جرائم "واتس أب" .. فايروس يغزو المجتمعات المحافظة"

الصحافيين الرقميين في السودان لا يخضعون لأي قانون حالياً،⁷⁴ إلا أن هذه الفراغ القانوني في صالح الصحافيين الرقميين حيث يُحررهم من قيود قانون الصحافة والمطبوعات الصارم، إلا أنهم يفقدون تبعاً لذلك العديد من الامتيازات المتاحة للصحفيين التقليديين مثل حضور المناسبات الرسمية بصفتهم الإعلامية.⁷⁵

المُلاحقة القانونية واعتقال الناشطين الرقميين

اتخذت الحكومة السودانية تدابيراً استباقية في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في ابريل ٢٠١٥م بغرض الحد من تداول المعلومات بحرية واسكات المعارضة من خلال اعتقال الصحفيين والناشطين على الإنترنت:

- في ديسمبر ٢٠١٤م، اعتقلت الشرطة الصحفي بصحيفة التيار تاج السر ود الخير لنشره على موقع الصحيفة على الإنترنت مقالاً عن قضية فساد في العقارات تُفيد بتورط كبير مستشاري وزارة العدل بولاية الجزيرة والمدير سابق لمصلحة تسجيل الأراضي.⁷⁶ أُحتجز ودّ الخير لمدة يوم واحد فقط ووجهت إليه تهمة (إشانة السمعة).
- في مايو ٢٠١٥م، اعتقل أفراد من أجهزة الأمن بمدنية الناشطة الرقمية سُلّافة سعد على إثر نشرها لتحديث على صفحتها الشخصية على موقع فيسبوك تحكي فيه عن تجربتها الشخصية مع العنصرية، ونال البوست حظاً واسعاً من الانتشار وإعادة النشر.⁷⁷ تم استجواب سُلّافة لمدة سبع ساعات، حيث وجهه لها المُحققون اللوم لانتشار بوستها عن العنصرية، وعبر المُحققون عن غضبهم بوجه خاص عن تناول الصفحة الساخرة "يوميات البشير" لبوستها.⁷⁸ تعرضت سُلّافة للضرب من قبل معتقليها الذين وجهوا لها اهانات عنصرية وحلقوا لها شعر رأسها كعقاب لها على تجربتها بالرد عليهم.⁷⁹
- اعتقلت السُلطات السعودية مؤسس موقع الراكوبة الإلكتروني الناقد للحكومة السودانية في يوليو ٢٠١٥م، حيث يُقيم هو وعائلته في المملكة العربية السعودية.⁸⁰ ووفق آخر حتى آخر تحديث لهذا التقرير في سبتمبر ٢٠١٥م، لا يزال وليد قيد الحبس الإنفرادي دون توجيه تهمة وتم استجوابه عن نشاطه المرتبط بموقع (الراكوبة). وتعتقد أسرة وليد أنه تم القبض عليه بإيعاز من

⁷⁴ <https://www.article19.org/data/files/pdfs/laws/sudan-draft-of-the-press-and-printed-press-material-act-2008.pdf>، مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية

⁷⁵ مقابلة أجراها المؤلف مارس ٢٠١٥م

⁷⁶ صحفيون لحقوا الإنسان (جهر): الشرطة تعتقل الصحفي تاج السر ود الخير وتحبسه بنباية جرائم المعلوماتية، "المشاهير"، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤م، <http://bit.ly/1M2GTjH>.

⁷⁷ تحديث بوست سُلّافة سعد على صفحتها الشخصية على موقع فيسبوك بتاريخ ١٠ ابريل ٢٠١٥م <http://on.fb.me/1NRkypr>

⁷⁸ منشور صفحة يوميات البشير بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٥م <http://on.fb.me/1W1sdk5>

⁷⁹ منشور الناشطة الرقمية سُلّافة سعد، ٣٠ ابريل ٢٠١٥م، <http://on.fb.me/1NRkypr>.

⁸⁰ Journalists for Human Rights, "Saudi Authorities Detains Sudanese citizen in Al-khobar as being demanded and sleeled by Sudanese Intelligence organs," September 1, 2015, <http://bit.ly/1LzJuw0>.

قبل الحكومة السودانية لتي طالما استهدفت حسين لنشاطه على الإنترنت على أمل أن تقوم السلطات السعودية بتسليمه.⁸¹

المراقبة، والخصوصية، وتصفح الإنترنت بهوية مجهولة

تُشكل الرقابة الحكومية - غير المُصرح عنها - على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدر قلقٍ بالغ في السودان. تقوم الحكومة السودانية برصد نشاطات التواصل على الإنترنت على مواقع التواصل الاجتماعي، وتستهدف النشطاء الرقميين والصحفيين خلال فترات الاحتجاجات السياسية. كما يقوم جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني باختراق رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بشكل دوري عبر تقنيات مراقبة مُتطورة.

وبحسب بحث أصدرته مُنظمة سيتيزن لاب Citizen Lab في العام ٢٠١٣م فإن الحكومة السودانية تحصلت على معدات ترقب وترصد ذات تقنيات عالية في يونيو ٢٠١٣م من الشركة الأمريكية بلو كوت سيستم Blue Coat Systems والمُتخصصة في تطوير برمجيات المراقبة وفلترة محتوى الإنترنت. وتم رصد آثار تقنيات المراقبة في ثلاث شبكات هاتف نقال داخل السودان، من بينها شركة الاتصالات "كنار" التابعة للقطاع الخاص.⁸² بالإضافة إلى ذلك، رصدت مُنظمة سيتيزن لاب وجود تقنيات تجسس مُتطورة لأجهزة الحاسوب تُعرف باسم نظام التحكم عن بعد Remote Control System يُرمز لها بـ RCS تُنتجها الشركة ايطالية مُتخصصة في برمجيات القرصنة تُدعى هاكينق تيم Hacking Team وذلك في بدايات العام ٢٠١٤م.⁸³ وبإمكان برمجيات RCS التجسسية سرقة الملفات وكلمات السر والتصنّت على المُكالمات التي تتم عبر تطبيق سكايب Skype وتطبيقات الدردشة الأخرى.⁸⁴ والدردشة. وأكدت رسائل البريد الإلكتروني الداخلية تم تسريبها من قبل مجموعة من الهاكرز في يوليو ٢٠١٥م أن جهاز الأمن والمخابرات السوداني اشترى برمجيات RCS التجسسية من شركة هاكينق تيم Hacking Team في العام ٢٠١٢م.⁸⁵ كما بينت المُراسلات المُسرّبة أن تدريب منسوبي جهاز الأمن والمخابرات لم يكن سلساً نظراً فقرهم المعرفي بأساسيات استخدام الحاسب وعدم إلمامهم باللغة الإنجليزية.⁸⁶ وكشفت رسائل البريد الإلكتروني المُسرّبة أن شركة هاكينق تيم Hacking Team أوقفت تعاملها مع حكومة السودان في نوفمبر من العام ٢٠١٤م.⁸⁷

⁸¹ Amnesty International, "Sudanese Activist Arrested, Risks Deportation," urgent action, September 9, 2015, <http://bit.ly/1LH10lk>.

⁸² Ellen Nakashima, "Report: Web monitoring devices made by US firm Blue Coat detected in Iran, Sudan," *Washington Post*, July 8, 2013, <http://wapo.st/1Pv95fA>.

⁸³ Bill Marczak, et al., *Mapping Hacking Team's "Untraceable" Spyware*, Citizen Lab, February 17, 2014, <http://bit.ly/1kPD00Y>.

⁸⁴ Hacking Team, "Customer Policy," accessed February 13, 2014, <http://bit.ly/1GnkbjG>.

⁸⁵ PDF of a receipt that shows the National Intelligence and Security Services of Sudan purchased Hacking Team's services: <http://bit.ly/1Pv9A9p>.

⁸⁶ Email from Alessandro Scarafite, "Sudan Follow-Up," Hacking Team, <http://bit.ly/1jxGpWe>.

⁸⁷ Cora Currier and Morgan Maquis-Boire, "A Detailed look At Hacking Team's Emails About Its Repressive Clients," *The Intercept*, July 7, 2015, <http://bit.ly/1jxGv0h>.

أصبح استخدام النشطاء للهواتف النقالة محفوظاً بالمخاطر بشكل متزايد في ظل الظن الشائع بأن السلطات لديها تقنيات للتجسس والتنصت على الهاتف وتتبع الموقع الجغرافي من خلاله.⁸⁸ وأعرب عدد من الصحفيين والناشطين السودانيين عن مخاوفهم من أن مكالماتهم عبر هواتفهم النقالة مُخرقة.⁸⁹ كما أن هناك اعتقاد قوي بين النشطاء والصحفيين السودانيين أن الحكومة السودانية تملك تقنيات متقدمة لتفعيل ميكروفون الهاتف المحمول عن بعد للتنصت على المحادثات حتى لو كان الهاتف النقال هي مغلقاً. ووفقاً لمصدر فضل عدم ذكر اسمه، سبق وطلب السفير الإيراني من الصحفيين وضع هواتفهم المحمولة بعيداً عن مكان حديثهم مع السفير على الرغم من أن هواتفهم كانت مُغلقة، واعترف السفير بأنهم [الإيرانيين] هم من وفروا هذه التقنيات للسلطات السودانية.⁹⁰

تم فرض تسجيل شرائح الهواتف النقالة على المشتركين عبر تقديم بطاقات هويتهم لمقدمي خدمات الهاتف في العام ٢٠٠٨م، وهو الأمر الذي يُنتهك خصوصية مستخدمي الهاتف المحمول وحقهم في عدم الكشف عن هويتهم، لا سيما بالنظر إلى شعور الراسخ بين المراقبين بأن الحكومة قادرة على الوصول إلى سجل اتصالات المستخدم من خلال مُزودي الخدمة دون اتباع الإجراءات القانونية الضرورية.⁹¹ وفي إطار محاولاتها المُتجددة لتطبيق إجراء تسجيل شرائح الهاتف النقال - ولتي تتطلب تفاصيل بطاقة الهوية وعنوان المنزل -⁹² تم فصل جميع شرائح الهاتف النقال غير المُسجلة في يونيو ٢٠١٤م، وهناك ما يفيد بأن الحكومة تنوي ربط تسجيل شرائح الهاتف النقال برقم الهوية الوطني في المستقبل.⁹³

الترهيب والعنف

يستخدم رجال الأمن في السودان، بشكل مُنتظم ومُمنهج، الترهب خارج نطاق القانون، والتحرش، والعنف ضد الصحفيين والناشطين على الإنترنت. كما تُسيء السلطات معاملة المعتقلين السياسيين بشكل روتيني بغرض الوصول إلى مُحادثاتهم الخاصة التي يمكن أن تستخدم كدليل ضدهم في المحكمة.⁹⁴ وذكر تقرير صادر عن شبكة حقوق الإنسان السودانية حالة من سبتمبر ٢٠١٤م حيث قام منسوبو جهاز الأمن والمخابرات الأمن الوطني بتعذيب مُعتقل لاجباره على الإفصاح عن كلمة سر بريده الإلكتروني. لإجبار المعتقل السياسي لتكشف عن بريده الإلكتروني كلمات السر.⁹⁵

تتعرض المرأة السودانية للاستهداف بشكل مُنتظم والترهب لنشاطهن على الإنترنت سواء من قبل الحكومة أو مُستخدمي الإنترنت. تلقت العديد المدونات خلال فالترة التي يغطيها التقرير ٢٠١٤-

⁸⁸ مُقابلة أجريت في الخرطوم، السودان في اغسطس ٢٠١٢م

⁸⁹ Lori Baitarian, "Sudan passes freedom of information law but journalists remain wary," Committee to Protect Journalists, February 5, 2015, <https://cpj.org/x/5ee7>; Author's interview, March 2015.

⁹⁰ مُقابلة أجراها المؤلف مارس ٢٠١٥م

⁹¹ مُقابلة أجرتها منظمة فريدوم هاوس في مارس ٢٠١٥م

⁹² <http://bit.ly/1W2A0n3> الاتصالات تعلن انتهاء مهلة تسجيل الشرائح، "سوداني نت"، ١ يونيو ٢٠١٤م

⁹³ "Sudan: Telecoms companies block non-registered SIM cards," *African Manager*, June 1, 2014, <http://bit.ly/1NRIJ8x>.

⁹⁴ "Sudan: Telecoms companies block non-registered SIM cards."

⁹⁵ النص الكامل للتقرير | تقرير مرصد انتهاكات حقوق الانسان عن التعذيب في معتقلات الأمن في السودان - ١٦ فبراير ٢٠١٥م <http://bit.ly/1NkPgEo>

٢٠١٥م للترهيب والتهديد لانشطتهن على الإنترنت وتعبيرهن عن رأيهن سواء فيما يتعلق بتجربتهن مع الحجاب أو الشعر المتعلق بقضية عامة.⁹⁶ كما وردت تقارير تفيد بأن رجال الأمن قاموا بعنقال ناشطات على الإنترنت بشكل تعسفي لتعسفي لفترات تتراوح بين سبع ساعات وثلاثة أيام على ضوء اتهامات مُفبركة تتراوح ما بين التشهير ونشر الشائعات.

الهجمات التقنية

تتعرض مواقع الأخبار المُستقلة و لهجمات القرصنة بشكل مُتكرر، ويعزو النشطاء هذه الهجمات إلى وحدة الجهاز الإلكتروني. كما أعلنت جماعة تطلق على نفسها حرس الحدود الحدود أيضا مسؤوليتها عن عدة هجمات الفنية على مدار العام،⁹⁷ حيث تعلن عن مسؤوليتها عن طريق نشر رسالتها وشعارها على الصفحة المُستهدفة.⁹⁸ وذكرت بعض الصحف الرقمية عن تعرضها لمحاولات قرصنة من الهند والسودان.⁹⁹

كما تعرضت عدد من المواقع الإلكترونية التي توجه نقداً للحكومة السودانية، وحسابات الناشطين الرقميين على مواقع التواصل الاجتماعي لهجمات قرصنة خلال الفترة التي غطاها التقرير. وتصادعت وتيرة هجمات القرصنة خلال فترة الانتخابات في ابريل ٢٠١٥م:

- تعرض موقع (نوبا ريبورت) Nuba Report المعني بأخبار جبال النوبة وتقارير متقدمة من المناطق المتأثرة بالصراعات المُسلحة إلى هجمة قرصنة إلكترونية في سبتمبر ٢٠١٤م من نوع بهجمات حجب الخدمة، او ما يعرف بـ "DDOS ATTACK". وجاءت الهجمة بعد ثلاثة أيام من نشر الموقع لتقرير مُفصل عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الصراع منذ عام ٢٠١٢م، وتم تدويره على نطاق واسع في الدورة الـ ٢٧ لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف.¹⁰⁰ ومنذ ذلك الحين، والموقع هدف لهجمات قرصنة مُستمرة.¹⁰¹
- في أكتوبر ٢٠١٤م، خلال حملة المُطالبة التحقيق في حادثة الاغتصاب الجماعي ٢٠٠ امرأة في جنوب دارفور تعرض حساب الصحافي خالد عويس مُبتدري على موقع الفيسبوك للاختراق عدة مرات واستمر اختراق الحساب في إحدى الهجمات لمدة خمسة أيام على التوالي.¹⁰²
- في نوفمبر ٢٠١٤م، تعرض موقع الراكوبة الإخباري المُستقل للختراق من قبل حرس الحدود وظل غير مُتاحاً للوصول لمدة يوم كامل.

⁹⁶ مقابلات أجراها المؤلف. - يفرض قانون النظام العام على النساء أن يرتدين غطاء الرأس عند تواجدهن في الفضاء العام

⁹⁷ "Haras al Hudoud refers to a group of the government's armed forces in Darfur, though there is no direct evidence that the government was behind the hacking attack." See Freedom House, "Sudan," *Freedom on the Net 2014*.

⁹⁸ Alnilin [in Arabic], <http://www.alnilin.com/1183731.htm>.

⁹⁹ مقابلة أجراها المؤلف.

¹⁰⁰ Reporters Without Borders, "HACKERS ATTACK WEBSITE THAT COVERS SUDAN'S WAR-TORN REGIONS," September 19, 2014, <http://bit.ly/1BTrNnN>.

¹⁰¹ "NUBA REPORTS WEBSITE UNDER ATTACK," *Nuba Report*, September 18, 2014, <http://bit.ly/1LkSdUS>.

¹⁰² مقابلة أجراها المؤلف.

- وفي ١٢ أبريل ٢٠١٥م، عشية الانتخابات تعرضت عدد من المواقع الإلكترونية لهجمات قرصنة من نوع بهجمات حجب الخدمة، او ما يعرف بـ DDOS ATTACK وشملت الهجمات كل من موقعي (سوداناييل) و(حريات) بشكل مُتزامن. وتعرض موقع (عاين) لهجوم مُشابه بعدها بيومين. وظل احد الموقعين مُعطلاً لمدة تزيد عن عشرة ساعات، بينما تعطل موقع (سوداناييل) لمدة خمسة أيام مُتتالية.
- ذكر مُستخدم الإنترنت ودقلبا¹⁰³ - والذي تنشر صفحته الشخصية أخبار عن الفساد وأسراراً مُتعلقة بخطط جهاز الأمن والمُخابرات - عن تعرض حسابه الشخصي على موقع فيسبوك لمحاولات اختراق وتهديدات بالقتل في كل مرة ينشر فيها عن قضية حساسة.¹⁰⁴
- وأفاد خُبراء دولييون في الشأن السوداني تعرضهم لهجمات مُتكررة على حساباتهم على الإنترنت.¹⁰⁵

¹⁰³ Facebook Page, <https://www.facebook.com/Wdglibaa>.

¹⁰⁴ مقابلة أجراها المؤلف.

¹⁰⁵ Eric Reeves, Twitter Post, February 22, 2015, <http://bit.ly/1KkRf6X>; Eric Reeves, "I Have Been Silenced," New York Times, February 25, 2015, <http://nyti.ms/1Gf5oYJ>.